العدد (2188) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

وزيرة المرأة

■ إحسان شمران الياسري

في عمّان، التقيت الوزيرة المسؤولة عن تطوير نصف المجتمع العراقي.. ووجدتها تريد بحق أن تفعل هذا.

وفي القضايا الكبيرة التي لم تحسم البديهيات فيها، تكون الإرادة نصف الفعل.. فاذا كانت الارادة باتجاه الصالح الذي نسعى لتحقيقه، تكون أكثر من النصف وأمضى أثراً.

لقد جَمَعتَنا الورشة التي أقامتها وزارتها بالتعاون مع الامم المتحدة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية..

قالت الوزيرة: إن جهود تمكين المرأة يجب أن تذهب إلى الجذور.. الى التغيير الثقافي عبر حوار ثقافي فاعل.. وإن قضية المرأة تتطلب تضافر الجهود لإعطائها حقوقها، ثم نبحث عن مكاسب إضافية لها. وإن التمكين الاقتصادي أهم من التمكين الثقافي وفقاً للأولويات.

ولقد أفاضت الوزيرة في قضايا لم تكن مرت علينا بحكم اختصاصاتنا البعيدة عن هذه القصة.. وهذا قصور كبير في منظومة معلوماتنا، رغم ان الفريق الذي رأسته السيدة ابتهال الزيدي وزيرة الدولة لشؤون المرأة كان الأقرب الى شؤون (القوارير) وشجونهنّ.

كانت الورشة تتحدث عن (الجندر) وهو مفهوم انكليزي بالاصل، واقرب ترجمة إليه تعني (النوع الاجتماعي).. او (الهوية المجتمعية)، تلك الهوية المرتبطة بالرجال والنساء والبُعد البيولوجي لهما..

كانت الوزيرة تبحث عن الهوية المُلتَبسة لجهود تمكين المرأة، وهي تعتقد ان القضية، على سعتها وخطورتها، مثل رحلة الملح التي بدأها غاندي قبل عقود، يمكن ان تسير فيها، وتَصنع منجزاً وطنياً بجهود فردية، تؤازرها عشرات الشخصيات التي تفي أرحاماً حملتها.

وفرقٌ بين أن تّدعي الوزيرة إنها ستحسم كل شيء بالمكاتب والمراسلات وكتابها وكتابهم، وبين أن تُقرر إنها مثل الفراشة، قد تذوب أجنحتها في الوهج العاتي لمجتمع لم يحسم بعد خياره في إنصاف المرأة، ومنحها الحقوق وإلزامها بالواجبات.. ولسوء حظ هذه الأمة الجليلة، إننا نذهب في قضية بالغة الاهمية والحساسية الى تفاصيل لا قيمة لها لكي نتلافى مواجهة المهم، ونتبارى بالتغرير بأنفسنا وشعبنا لتسهيل القناعات وصولاً لمحوها.. فوزارة الدولة لشؤون المرأة ليست وزارة بالاركان التي نعرفها، إنها مؤسسة صغيرة معنية بقضية كبيرة.. والوزيرة الجديدة قادرة على تحريك مهمة كبيرة لو كانت لها قاطرة كبيرة تحتمل هذه الوظيفة الثقيلة.. ومجتمعنا يستطيع الاستيعاب عن طريق التصديق..

فأنت تُصدّق بنجاح المرأة التي تحمل قضيتها على عاتقها إن كانت لديها مقومات الفعل، وتمنحها كل ما تملكه.. وهو ما تحتاجه الاستاذة الجامعية – الوزيرة، التي تريد منها النساء الكثير، ونحن مثلهنّ نريد.. فبالمبادرات الخلاقة، ووزارة بكل المواصفات، ستمحو هذه السيدة كل الآثار التي جاءت معنا من الصحراء واستقرت في عقولنا.. وستتحرر (الحريم)، لتقود الحياة بميادينها الرحيبة..

ولي عودة أخرى بإذن الله تعالى..

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المـــواطـــنـــة ودولـــــــة المـــكـــونـــات

محمد صادق جراد

بالرغم من أننا نجحنا في إيجاد ممارسات ديمقراطية كالانتخابات وكتابة دستور والاستفتاء عليه من قبل الشعب إلا أن كل ذلك لم ينجح في ترسيخ مفاهيم الديمقراطية لدى البعض من السياسيين الذين مازالوا يصرون على تكريس مفاهيم المحاصصة الطائفية والعمل على أساس الانتماء الى المكون والاعتماد على هذا الانتماء في مسألة الصراع على السلطة.

من هنا نكتشف بان العملية السياسية في العراق والآليات الديمقراطية الجديدة لم تتمكن من بناء الدولة الحديثة كما كان مخططاً لها لنجد أنفسنا أمام دولة مكونات يحرص فيها كل طرف على الدفاع عن مكتسبات مكونه ومحاولة إعطاء هذه المكتسبات صفة دستورية للحيلولة دون التجاوز عليها من قبل الآخرين الذين ينظر إليهم على إنهم منافسون يتربصون به وبمكونه الشر .الأمر الذي جعلنا في كل مرة نشهد تهديدات بالانفصال وتشكيل الأقاليم وفق التنوع المذهبي والقومي، فغابت بذلك الهوية الوطنية وذابت أمام الهوية الفرعية الضيقة لنبتعد كثيرا عن دولة المواطنة الحقيقية .

ولا بد من أن نعترف بأن هناك أزمة ثقة واضحة بين الفرقاء السياسيين لايترددون بالتصريح عنها وربما تاتي أزمة الثقة هذه لأسباب كثيرة أهمها الرغبة بالسيطرة على مركز القرار وبسبب الشعور المتوارث من قبل البعض بالاضطهاد والظلم الذي تعرضت له هذه المكونات من قبل الأنظمة التي حكمت العراق في العقود السابقة ومحاولة كل مكون الحيلولة دون تكرار المآسي والمظالم التي عاناها في السابق .ومن جهة أخرى ربما يأتي فقدان الثقة هذا والإصرار على الانتماءات الضيقة من باب التستر بثوب التنوع الطائفي والمذهبي للوصول إلى السلطة .

أي كانت الأسباب التي أدت إلى أزمة الثقة إلا أنّ العملية السياسية جرت باتجاه التوافق السياسي على جميع القرارات التي تصدر عن الحكومة ما أدى إلى شلل كامل في تشريع وتنفيذ القوانين والتشريعات المهمة لتسريع عجلة البناء في العراق لأسباب عديدة أهمها: إن الآلية التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات والتصويت على التشريعات والقوانين المهمة في ظل هذه المحاصصة والتوافقية هي آلية عقيمة لا تخدم التجربة الديمقراطية .

وهكذا كانت ومازالت المحاصصة تعطل المسيرة الديمقراطية وستبقى كذلك في ظل غياب الخبرة والممارسة الديمقراطية لدى الناخب العراقي الذي لم يكتسب البعد السياسي والثقافي الذي يؤهله لإنتاج الطبقة السياسية بعيداً عن التداخل الاثني والمذهبي، ويمكننا ملاحظة ذلك جلياً في نتائج الانتخابات التي مرت على التجربة الديمقراطية منذ الانتخابات الأولى في ٢٠٠٥ ولحد اليوم، إضافة إلى عدم وصول السياسي الى مرحلة النضج الديمقراطي الذي يجعله مؤهلاً للقبول بلعب دور المعارضة السياسية في البرلمان ليكون أداة للشعب يراقب من خلالها الأداء الحكومي ويكشف الخروقات التي تقوم بها الحكومة بعيداً عن تمسكه بالسلطة.

ما نريد ان نقوله إن نظام المحاصصة الطائفية والتوافقية الذي يحكم البلاد جعل من البرلمان ساحة للصراعات ومنبراً للخطابات الرنانة وتبادل التهم التي لا يجني منها المواطن العراقي سوى تصعيد العنف الطائفي وتأخير مسيرة البناء والخدمات بدلا من أن يتفرغ البرلمان لعمله كمؤسسة تشريعية تعمل على إصدار القوانين والتشريعات المهمة لحياة المواطن ليدفع الشعب ثمن عدم نضوج البعض من السياسيين، لذلك نحن اليوم أمام حاجة حقيقية لتغيير آليات الديمقراطية وحاجة أكبر .لبناء الإنسان، وهذه المهمة الوطنية تقع على عاتق الجميع، ويشمل ذلك القوى الوطنية والإعلام والمؤسسة التربوية إضافة إلى منظمات المجتمع المدني، على أن يكون هذا البناء وفق المفاهيم الوطنية السليمة باعتبار ذلك شرطاً من شروط بناء الدولة الديمقراطية الحديثة التي يجب أن تبنى على أسس صحيحة يكون الولاء فيها للوطن وليس للحزب أو للطائفة كما هو قائم اليوم في دولة المكونات .

بعد التطبيقات الخاطئة لها.. لماذا هذا الحنين الى الاشتراكية؟

طارق الجبوري

في وقت يشهد العالم يومياً تغييرات كبيرة ومتسارعة طالت حتى المفاهيم السياسية التي ظلت سائدة قرابة اكثر من قرنين واستحوذت على اهتمامات المفكرين والمثقفين في العالم وألهمت قادة الحركات والاحزاب السياسية النظريات والمبادئ التي تربعوا بها على سدة المجتمع .. في هذا الوقت الذي يدعي البعض انتهاء عصر الأيدلوجيات، متجاهلاً عن قصد حقيقة ان ما يجري في العالم لايمكن ان يؤسس إلا من خلال استنباط نظريات وأفكار جديدة أو انه ولد من رحم نظريات أريد لها ان تزول وتنمحي من الذاكرة بقصد مبيت.. في هذا الوقت هل تجدي محاولات البحث والدراسة عن الاشتراكية ومفاهيمها وما آلت إليه التجارب التي طبقت فيها هذه النظرية؟ وهل حقاً فقدت الاشتراكية معناها ومبرراتها، وبالتالي فان الحديث عنها يخلو من أي معنى؟ وأين هي مكامن قوتها وضعفها.. في تركيز البعض على تفسيرها من الجانب المادي فحسب،أم في محاولات البعض من وقت مبكر إبعاد التعامل مع الافكار الماركسية الاشتراكية بصيغ القوالب الجامدة ؟ ولماذا ما زال الكثير يحن إليها ويتمنى لو أن عقارب الساعة تعود لتصحيح مواقف أساءت للإنسانية عندما شوّهت هذا المفهوم وابعدته عن جوهره ؟ كيف ينبغي ان نفهم الاشتراكية الآن وما الذي تعنيه لدى الغالبية المسحوقة في كل أنحاء العالم ومنها مجتمعنا العربي الذي اضاع كما يقول المثل الشعبي (المشيتين) أي الطريقتين، فلا هي اشتراكية على وجه ولا هي رأسمالية، سواء في البلدان التي شهدت انقلابات عسكرية ورفعت شعارات (اليسار والثورية) أم غيرها التي بقيت بحسب المصطلحات السياسية محافظة ؟

ابتداءً لابد هنا من الإشارة إلى أنّ الكثير من الكتاب والمنظّرين إن لم نقل جميعهم اتفقوا على أهمية القضية الاجتماعية في الحياة كونها مرتبطة بشكل مباشر بالإنسان وحاجاته وقدرته على ممارسة واجباته، وبالتالي فإن هذه القضية وما يتفرع عنها من مفاهيم مرتبط بلب حقوق الانسان وكرامته،وعليه فان ما من رسالة سماوية ولا مبشر أو مصلح منذ أن وجدت الخليقة إلا وجعل من مسألة توزيع الثروات وتقسيمها بعدالة في رأس مهامه لتسير جنباً الى جنب مع بقية القضايا الاخرى . ومراجعة سريعة وعابرة لنصوص التوراة والانجيل والقرآن ولأفكار الرسل والأنبياء والمصلحين، توضح أهمية الجانب المادي في المجتمع وتطوره،لكنهم لم يفصلوها عن مجمل العوامل الاخرى المؤثرة في كل مجتمع، لذا كانت نظرتهم مستجيبة لحاجات مرحلة وطبيعة مجتمع في آن معاً ،وحتى ماركس لم يسع ،كما حاول ان يروج البعض ،الى الربط القسري لكل الظواهر بالجانب المادي فحسب،بل ان أفكاره جاءت لتعبر عن ضرورات املتها أوضاع أوروبا في زمان ومكان محددين . ومنذ وقت مبكر جداً تنبه انجلز الى خطورة التعامل بالأفكار الماركسية بشكل جامد ومقدس وفرق بين الالتزام الواعي لتلك النظرية والمتفهم لحاجة المجتمع والمستجيب له وبين الآخر الذي جعل منها نصوصاً مقدسة غير قابلة للاجتهاد،كما إن عدداً من المفكرين السوفيت الشيوعيين دفعوا منذ وقت مبكر ثمناً باهظاً لآرائهم خاصة في الفترة الستالينية التي تعرضت لكثير من النقد والمراجعة في مؤتمرات الاحزاب الشيوعية الأممية، لكنها لم ترق الى شجاعة تؤهلها لاعتماد مبدأ التجديد . غير أن أسباباً كثيرة ربما من بينها حدة المواجهة مع الرأسمالية والافكار المعادية للاشتراكية ،دفعت الأحزاب الشيوعية في الغالب، خاصة في المعسكر الاشتراكي، الى الابتعاد عن ابرز ما يفترض ان يتميز به الفكر العلمي وهو التعامل بواقعية مع الاحداث ،دون ان يعني ذلك ممالاة الافكار الراسمالية الأخرى، كما ان المواجهات الساخنة والخطيرة دفعت هذه الأحزاب إلى اعتبار كل موقف يدعو الى تصحيح مسارات التجارب الاشتراكية موقفاً معادياً للاشتراكية، ومن دون أن نجعل من هذه الإسباب مبررات لتلك الاخطاء ،نقر بموضوعية أنّ تلك المواقف المنغلقة كانت احد ابرز الاسباب التي أوقعت المعسكر الاشتراكي بأخطاء كارثية أفقدته وجوده في العالم وألحقت أفدح الضرر بالحركات اليسارية وتاريخها،حيث استخدمته الرأسمالية كأمضى سلاح في المواجهة مع المعسكر الاشتراكي عندما جعلت أنظار مواطني المعسكر الاشتراكي وافئدتهم تتجه نحو (فردوس الرأسمالية). وإذا عرفنا أن أبرز ما ميز الفكر العلمي الاشتراكي ومن اساسياته هو تحقيق العدالة والمساواة باسمى صورها، والذي جعل الغالبية من الناس تتطلع اليه كمنقذ لما تعانيه من تعسف واستغلال وامتهان للكرامة،لتأكد مقدار ما اصاب هذا الفكر من ظلم على يد الكثيرين، وبالأخص من حمل شعلة هذا الفكر ونادى بها سنين طويلة دون فهم حقيقي لروحه. ورغم ما حملته تجارب التطبيق الماركسي للاشتراكية من أخطاء،عندما مسخت إرادة الاكثرية من مواطنيها و(جيرتها) لصالح وجهات نظرها بشأن السلطة والحفاظ عليها بأي شكل حتى ولو كان بمصادرة انسانية المواطن وحقه بالتعبير عن رأيه بحرية فابتعدت عن الديمقراطية كلازمة في كل فعل انساني ،وقفزت على أعز ما يحرص عليه الانسان وهو حريته،وهو ما دعا عدد من المفكرين ومن ابرزهم المفكر الفرنسي الشيوعي روجيه غارودي عام ١٩٦٩ وما بعده بشكل خاص الى التصدي بجرأة الى هذه الظاهرة تحت عناوين من بينها (ماركسية القرن العشرين)، والدعوة الى ضرورة التجديد ومسك روح المبادرة التي منحت مجاناً مع الاسف الى المعسكر الرأسمالي بكل مساوئه .رغم كل ذلك فإن الملايين ما زالت تتطلع الى الاشتراكية كمنقذ مما تواجهه من أخطار ومعاناة بسبب هيمنة مفهوم القطب الرأسمالي الواحد،الذي يسعى لتبرير سيطرته بالمفاهيم الديمقراطية متناسياً حجم ما يواجهه مواطنو العالم الثالث كما يطلقون عليه حياءً من تحديات تتعلق بحياتهم حيث (تقول إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) إن أكثر من مليار شخص في العالم يعانون نقص التغذية، أي حوالي سدس سكان كوكب الأرض.

وقال البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ إن من يعيشون دون خط الفقر في العالم الذي كان دولارا واحدا في اليوم بلغوا مليار نسمة، بينما تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨ دولة، كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١٪ من سكان العالم مجتمعين.

" يعيش فوق كوكب الأرض ٦ مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها ٤,٣ مليارات، يعيش منها ما يقارب ٣ مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هنالك ١,٢ مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يومياً.

– وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك ٩٧٪ من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك ٩٠٪ من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من ٨٠٪ من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى ٢٠ دولة غنية.

ويؤكد هؤلاء أن وضع الفقراء اليوم يرجع لأسباب كثيرة لا تتمثل فقط فيما ترزح تحته الدول النامية من جهل وتخلف وغياب للديمقراطية التي تمثل سيادتها الجو المناسب لتصميم الحلول وتطبيقها، لكن الدول المتقدمة أو الدول الأغنى تتحمل الجزء الأكبر من تلك المسؤولية. ويؤكد هؤلاء أن هذه الأسباب حولت الوضع الاقتصادي العالمي إلى مصب سحيق تجري فيه ثروات العالم باتجاه جيوب الأغنياء ليزدادوا غنى، وأن الوضع بلغ حدًا من الخطورة تصعب معه الحلول الرامية إلى الحد من هذا الانحدار وبقاء النزر اليسير من هذه الأموال في جيوب الفقراء الذين يزدادون فقراً.

كما انه يزال هناك ٧٧٦ مليون أمي في العالم، تمثل النساء من بينهم نسبة ٦٨ في المئة. وهناك ٧٥ مليون طفل لا يذهبون للمدارس.وتعرّف الأمم المتحدة الأمية بأنها عدم القدرة على قراءة وكتابة جملة بسيطة بأي لغة. وبناءً على هذا التعريف فإن ١٦ في المئة من عدد سكان العالم أميون.وتأتي البلاد العربية في مرتبة متأخرة كثيرا عن المعدل المتوسط في مجموعة البلدان النامية.

وتشير الإحصائيات المتعلقة بالعالم العربي إلى أن حوالي ٤٠ مليون عربي يعانون نقص التغذية أي ما يعادل ١٣ بالمئة من السكان تقريبا، بالإضافة إلى أن نحو مئة مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر) .

والآن وبعد كل الذي يشهده العالم من مآس وكوارث سببها تسلط المفاهيم الرأسمالية بأسوأ صيغها ،ورغم أخطاء التطبيقات الاشتراكية،لم تخل من إيجابيات عديدة بات يتحسر عليها الناس ،فان الحقيقة التي تتأكد أن عالما بدون حروب وويلات لا يتحقق بدون نظرة جديدة للاشتراكية تعيد الاعتبار الى روحها ومفاهيمها ،وهي مهمة ما زالت غائبة عن ذهنية غالبية المفكرين الاشتراكيين المنشغلين حاليا بالديمقراطية (على أهميتها)، ولكن ما يلاحظ انسياق البعض الى تناول الديمقراطية بمفاهيم العولمة الاميركية متناسين ان الفكر الاشتراكي العلمي اكد على الديمقراطية والحريات وربط بينها وبين الموضوع الطبقي حيث لاحريات ولا ديمقراطية مع الجوع والمرض . أخيراً لا ندعي هنا أننا أعطينا الموضوع استحقاقه كما اننا لسنا في موقع ربما يؤهلنا لسبر اغوار هكذا موضوع ،لكن حسبنا أننا نتشوق إلى الاشتراكية ونحن إليها لأنها دفعتنا لتناول موضوعها علها تفتح الباب واسعاً لخيرة من أصحاب الفكر لمعالجة هذا الموضوع على وفق متغيرات الحاضر ومستلزماته وتوعية الأجيال الحالية خاصة من الشباب بأهمية الاشتراكية وإنسانيتها الذي يعمد البعض إلى تغييبه .

هل يعود اليمن للمربع الأول؟

حسين علي الحمداني

المشهد في اليمن يأخذ أبعاداً جديدة وقد يعود للمربع الأول وتتجدد دورة العنف الدموي بعد عودة الرئيس بشكل يختلف كثيراً،حروق وكسور ونبرة جديدة .

ولم يتوقع أحد منا كيف سيكون حال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعد حادث الاغتيال؟ لم نكن نتصور شكل الرجل؟ لكن ظهوره يوم الخميس ٢٠١١/٧/٧ في كلمة متلفزة،ستكون هذه الكلمة بداية زلزال آخر سيضرب الحياة السياسية في اليمن الذي فقد سعادته منذ سنوات طويلة وسيفقد ما تبقى منها.

ورغم إن الإعلام والسلطة في اليمن كان هدفهما الأول من ظهور الرئيس هو التأكيد إنه بصحة جيدة رغم ما تعرض له من كسور وحروق بدت واضحة جدا لدرجة غيرت الكثير من ملامح الرجل وبقي صوته المعروف للجميع،لكن أن يكون بوضع صحي جيد لا يعني انه سيكون في موضع جيد سياسياً في بلد تتصاعد فيه الأحداث بقوة وتتصارع أكثر من جهة لإزالة هذا النظام.

لكن للنظام رأي آخر،فهو يريد أن يثبت للعالم وللمعارضة اليمنية وللمبادرة الخليجية التي عُدلت أكثر من مرة ورفضت أكثر من مرة بأن النظام السياسي في اليمن يمتلك عناصر القوة وعناصر البقاء .

وبالتأكيد فإن السلطة في اليمن وبهذا الشريط التلفازي أرادت أن تنفي كل الشائعات التي تداولها الناس في الأسابيع الماضية حول وفاة الرئيس وإمكانية انتقال السلطة للمعارضة أو حكومة انتقالية أو حتى انتقالها لنائبه الذي ظل يدير البلد بشكل صُوري في الفترة الماضية رغم سعيه لفتح أكثر من حوار مع قوى المعارضة من جهة، ومن جهة أكثر أهمية تذويب المبادرة الخليجية عبر السعي لمبادرة جديدة أحد أطرافها المهمة أمريكا التي أبدت علناً رغبتها ببقاء نظام صالح لأطول فترة ممكنة لأسباب عديدة أهمها دور هذا النظام في التصدي للقاعدة ولكونه يحظى بدعم عسكري في هذا المجال منذ سنوات طويلة.

لهذا فإن أكثر من طرف أقليمي ودولي له مصالح في اليمن قد تكون متضادة لكنها في كل الأحوال تشكل نقاطاً لصالح النظام ، فأمريكا لا تبدو متحمسة لتغيير النظام وفي أسوأ الأحوال فإنها تريد الحفاظ على الجيل الجديد من أبناء عائلة الرئيس صالح في مواقعهم العسكرية والأمنية، وليس حفاظا على شخص صالح نفسه في السلطة، وهذا يمثل بصورة أو بأخرى دعماً كبيراً،وهو يتناقض بالتأكيد مع المبادرة الخليجية الرامية لإخراج صالح من الحكم وتسليم السلطة مشاركة مع المعارضة التي بدت تتراجع قوتها ونفوذها بعد محاولة الاغتيال وتحول الصراع في اليمن إلى صراع عوائل حاكمة أو بين العائلة الحاكمة نفسها مما أفرغ الثورة الشعبية في اليمن من أهدافها ومحاولة البعض من رموز السلطة احتواءها أو القفز فوقها، وهذا ما تجلى بانضمام عدد من قادة الجيش ومن المقربين لصالح وأبناء عمومته بل وأشقاء له .

وبالعودة لكلمة علي عبد الله صالح والتي انتقى كلماتها بشكل يوحي بالحزن واستعطاف الشعب عبر تركيزه على عدد العمليات التي أجريت له مما قد يكسبه بعض التعاطف الذي ينتظره في المرحلة القادمة من جهة، ومن جهة ثانية فإن حديثة يهدف إلى شق صفوف مناوئيه وربما نجح في هذا في أول رد فعل على كلمته من خلال احتفالات أنصاره وصمت مناوئيه بل وصدمتهم من ظهوره بعد أن ظلوا يرددون في الأيام الماضية رواية موته في عملية الاغتيال التي جرت له وعدد من المسؤولين .

لهذا فإن خطاب صالح لم يحمل الجديد أو لم يكن خطاب يأس كما توقع البعض بقدر ما كان استمراراً لخطاباته الماضية مع أتباعه تكتيكاً جديداً يراد من خلاله كسب المزيد من الوقت وهذا ما تجلى في قوله بأنه يؤكد ترحيبه بالشراكة السياسية على أسس الديمقراطية وعلى أساس حرية الرأي والرأي الآخر،وليس قطع الطرقات وإنه يريد أن يكون القاسم المشترك هو الحوار وليس لي الذراع.

لهذا فإن الشارع اليمني المعارض ما أن يفوق من صدمة عودة الرئيس فإنه سيعود للتظاهر مجدداً وتعزيز مطالبه بنقل السلطة وتنحي الرئيس،وبالتأكيد فإن الأمور ستأخذ منحنى آخر يكون العنف والعنف المضاد طابعه الأساسي ، خاصة وإن فرصة انتقال السلطة في غياب الرئيس كانت أكبر من فرصة نقلها وهو موجود في صنعاء ومحاط بقادته وضباطه الذين ارتبطوا به ارتباطاً مباشراً وقوياً .